خطة عودة اللاجئين من لبنان: من منظور العائدين السوريين المشاركين في برنامج العودة

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)

باريس، فرنسا

www.achrights.org

جدول المحتويات

الاختصارات 02

المقدمة 03

المنهجية 03

ملخص خطة العودة من لبنان 03

أولًا: قبل العودة: الظروف والعوامل التي شكّلت قرارات اللاجئين السوريين بالعودة 04

- لماذا قرر اللاجئون السوريون في لبنان العودة إلى سوريا من خلال خطة العودة
- ما هي الظروف/عوامل الدفع في لبنان التي شكّلت قرار اللاجئين السوريين بالانخراط في خطة العودة؟
- هل كان العائدون سيؤجلون عودتهم من لبنان إلى سوريا لو أُتيح لهم الخيار؟

ثانيًا: وجهات نظر العائدين حول عملية خطة العودة 08

- تكاليف العودة والدعم المالي المقدم ضمن خطة العودة
- التكاليف والتحديات في تأمين الوثائق القانونية لخطّة العودة
- الاجراءات التحضيرية
- كيف قيّمت الأمم المتحدة سلامة أولئك المنخرطين في خطة العودة
- المعاملة والأمن عند المعابر الحدودية خلال خطة العودة

ثالثًا: كيف وصف العائدون أوضاعهم في سوريا بعد انخراطهم في خطة العودة 13

رابعًا: تقييم الطابع الطوعي لخطة العودة 13

الخاتمة والنتائج الرئيسية 15

المراجع 17

الاختصارات

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR): وكالة الأمم المتحدة المكلفة بحماية ومساعدة اللاجئين وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاعات أو الاضطهاد.

خطة العودة (RP): مبادرة مشتركة بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والحكومة اللبنانية تهدف إلى تسهيل العودة الطوعية للاجئين السوريين من لبنان إلى سوريا.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM): وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، تقدّم الخدمات والمشورة للحكومات والمهاجرين، وتشمل جميع جوانب الهجرة بما في ذلك الاستجابة الطارئة، والعودة، وإعادة الإدماج.

الأمن العام (GSO): الجهة اللبنانية المسؤولة عن تنظيم دخول وإقامة وخروج الأجانب، بمن فيهم اللاجئون، وعن تنفيذ السياسات ذات الصلة بالشؤون الأمنية.

المديرية العامة للأمن العام (GDGS): الجهاز الأمني المركزي في لبنان التابع لوزارة الداخلية، يتولّى إدارة تصاريح الإقامة، وضبط الحدود، واتخاذ القرارات المتعلقة بالترحيل والعودة الخاصة باللاجئين والمهاجرين.

المقدمة:

في شباط/فبراير 2025، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن انتقالها إلى نهج تيسير العودة الطوعية للاجئين من بلدان اللجوء، مُتوقعةً عودة ما يصل إلى 1.5 مليون سوري إلى سوريا خلال عام 2025. وبعد ذلك بوقت قصير، في آذار/مارس 2025، أعلنت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية عن خطة رسمية للعودة قالوا إنها ستُسهّل عودة اللاجئين السوريين من لبنان إلى سوريا. وقد جرى الإعلان عن برنامجين للعودة الطوعية لفترة محدودة مدتها ثلاثة أشهر تبدأ في 1 تموز/يوليو 2025، يتضمنان عدة مراحل لتيسير العودة.

تُنفَّذ هذه الخطة في سياق شهد زيادة في عدد الانتهاكات الموثقة بحق اللاجئين السوريين في لبنان[1]، وفي وقت برزت فيه سلسلة من التطورات المهمة[2] داخل سوريا، أظهرت بوضوح أن سوريا ما تزال غير آمنة وغير صالحة لبرامج العودة واسعة النطاق.

في هذا التقرير، سعى مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) إلى فهمٍ أعمق لعدة جوانب أساسية: أولًا، الأسباب التي دفعت اللاجئين السوريين في لبنان إلى الانخراط في خطة العودة. ثانيًا، الكيفية التي يعيش بها اللاجئون تجربة المشاركة في هذه الخطة. ثالثًا، الأوضاع التي يواجهها العائدون بعد رجوعهم إلى سوريا، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء وفرص كسب العيش والسكن. وأخيرًا، سعى المركز إلى فهم كيفية تقييم اللاجئين للطابع الطوعي لعودتهم.

المنهجية:

استند هذا التقرير إلى مقابلات معمّقة مع 13 لاجئًا سوريًا في لبنان (خمس نساء وثمانية رجال) ممن عادوا إلى سبع محافظات مختلفة في سوريا. وقد شارك جميع العائدين في خطة العودة عبر برنامج العودة الطوعية المنظم ذاتيًا التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (انظر أدناه لمزيد من المعلومات). واعتمد التقرير على تصميم بحثي نوعي، مستندًا بشكل أساسي إلى الشهادات المباشرة من اللاجئين أنفسهم. أُجريت جميع المقابلات مع اللاجئين باللغة العربية عبر الهاتف، تماشيًا مع تفضيلات المشاركين اللغوية والقيود اللوجستية، وتم إخفاء معلوماتهم الشخصية لضمان سلامتهم والحفاظ على سرية هوياتهم. طرح مركز وصول سلسلة من الأسئلة المفتوحة لفهم وجهات نظر العائدين حول عملية العودة. وبعد الانتهاء من المقابلات، جرى تفريغ البيانات وتحليلها بشكل منهجي لتحديد الأنماط والموضوعات المتكررة. ولضمان السرية وحماية المشاركين، مُنح جميع الأفراد أسماء مستعارة. وقد تم اختيار هذا النهج لبناء الثقة، وتمكين المشاركين من التحدث بحرية، والحفاظ على مصداقية ودقة البيانات المجمّعة.

ملخص خطة العودة من لبنان:

ابتداءً من تموز/يوليو 2025، أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن برنامجين للعودة الطوعية لفترة محدودة مدتها ثلاثة أشهر تبدأ في 1 تموز/يوليو 2025. الأول هو "برنامج العودة الطوعية المنظَّم ذاتيًا"، الذي يتيح للاجئين إدارة تفاصيل عودتهم بشكل مستقل، ويكون كل فرد من أفراد الأسرة العائدين مؤهلاً للحصول على منحة نقدية لمرة واحدة قدرها 100 دولار أمريكي لدعم عودتهم عبر المعابر الحدودية البرية الرسمية. أما البرنامج الثاني فهو "برنامج العودة الطوعية المنظَّمة"، الذي يوفر نفس المساعدة المالية بالإضافة إلى دعم لوجستي للنقل، ويُقال إنه يتم تنفيذه بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة والسلطات اللبنانية[3].

1-بيان مركز وصول لحقوق الإنسان: يتزامن تنفيذ خطة لبنان لإعادة اللاجئين مع تصاعد الضغوط على اللاجئين السوريين في لبنان https://achrights.org/2025/08/01/15860/

2-وقعت عدد من الحوادث الأمنية والمجازر منذ سقوط نظام الأسد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مجازر الساحل في شهر آذار، والتوغلات والغارات الجوية الإسرائيلية، والهجمات ذات الدوافع الطائفية، والمجازر في السويداء https://achrights.org/en/2025/08/08/15893/

3-مراقبة حماية اللاجئين (RPW). "إطار العودة الطوعية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في سوريا: تحليل أولي." من إعداد: 11.11.11، مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، باب ما بعد الحرب (Door Beyond War)، إيغام (IGAM)، فرع الزيتون (Olive Branch)، باكس (PAX)، دعم للحياة (Hayata Destek)، وأوبينيون (UPINION). 12 حزيران/يونيو 2025. https://ach-rights.org/en/2025/06/12/15791/

تتكون الخطة من عدة مراحل. تتضمن مرحلة "الإرشاد والمعالجة للعودة" خضوع السوريين لـ "جلسات استشارية مفصّلة على مستوى الأسرة" من أجل "التحقق من تكوين الأسرة، وتقييم حالات الضعف، وفحص إمكانية الوصول إلى الوثائق الأساسية مثل السجلات المدنية والشهادات الأكاديمية". كما تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوصول إلى الوثائق بما في ذلك الإحالة إلى "دعم متخصص مثل المساعدة القانونية، وتوثيق الشهادات التعليمية وإجراءات تسجيل المدارس". بعد ذلك، تأتي مرحلة "الموعد الحضوري" حيث يحضر الذين تمت الموافقة على عودتهم بناءً على التقييمات مواعيد شخصية في أحد المراكز الستة المخصصة للعودة التابعة للمفوضية، حيث "يُجرى مقابلة كل فرد بالغ من أفراد الأسرة بشكل منفصل لضمان أن قرار العودة هو قرار واعٍ وفردي". خلال هذه الجلسات، تتطلب المفوضية موافقة خطية من العائدين تُقر بتبعات قرارهم بالعودة، بما في ذلك إغلاق ملفهم لدى المفوضية في لبنان. كما ستتلقى العائلات فحوصات صحية قبل المغادرة، بما في ذلك التطعيمات للأطفال، ودعمًا غذائيًا للنساء الحوامل والرضع.[4] وخلال الجلسة، يُزوَّد اللاجئون بـ "النموذج الخاص بإعادة اللاجئين " التي تتضمن الأسماء، والمنطقة المستهدفة للعودة، وتاريخ المغادرة. وتُستخدم هذه الاستمارة كوثيقة تعريف لمرة واحدة لتسهيل المرور عبر نقاط التفتيش الأمنية، وتُستكمل من قبل الأمن العام اللبناني بختم الاستمارة، مع تنفيذ الإعفاءات من الغرامات أو العقوبات الإدارية أو القانونية المتعلقة بالإقامة أو تجاوز مدة الإقامة بالتنسيق مع السلطات اللبنانية.

في هذه المرحلة أيضًا، قدّمت المفوضية معلومات عن الدعم المالي للعائدين المشاركين في البرنامج. يشمل الدعم المالي منحة نقدية للعودة قدرها 100 دولار أمريكي لكل فرد "تُقدَّم عبر وسائل آمنة، إما من خلال بطاقات مدفوعة مسبقًا أو تسليم نقدي" داخل لبنان قبل العودة. وبمجرد الوصول إلى سوريا، تقدّم المفوضية منحة نقدية لمرة واحدة قدرها 400 دولار أمريكي لكل أسرة تهدف إلى دعم إعادة اندماجهم عند العودة، مع تأكيدها على أن "العائلات العائدة المؤهلة للحصول على المساعدة المالية في سوريا ستتلقى رسالة إشعار عبر واتساب أو رسالة نصية قصيرة من المفوضية خلال شهرين إذا كانت عودتهم بعد 01 حزيران/يونيو 2025".[5]

أولًا: قبل العودة: الظروف والعوامل التي شكّلت قرارات اللاجئين السوريين بالعود

من خلال مقابلات مع العائدين، حاول مركز وصول لحقوق الإنسان أن يفهم بشكل أفضل لماذا قرر اللاجئون السوريون في لبنان العودة إلى سوريا عبر خطة العودة، وما هي الظروف أو عوامل الدفع في لبنان التي شكّلت قرارهم بالعودة. عبّر اللاجئون عن الأسباب المتعددة والمعقدة التي شكّلت قرارهم بالعودة إلى سوريا، وأشاروا إلى عدة عوامل دفع في لبنان والتي (منذ الإعلان عن خطة العودة) ازدادت حدتها، مما خلق مناخًا من الخوف وعدم اليقين. ومن أجل تقييم ما إذا كان العائدون قد شعروا بالضغط للمشاركة في خطة العودة، طرح ACHR سلسلة من الأسئلة، بما في ذلك ما إذا كان العائدون قد اختاروا تأجيل قرار العودة إلى وقت لاحق.

4-فيما يتعلق بالمعلومات الشخصية، صرحت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأنها ستقوم بـ "تنفيذ نهج متكامل لإدارة الهوية كجزء من عملية العودة، أي من بلدان الاستضافة إلى داخل سوريا"، وأنه "تماشياً مع معايير حماية البيانات، سيتم دمج البيانات الفردية والبيومترية كجزء من إجراءات المغادرة والوصول وربطها بتقديم المساعدات المادية داخل سوريا، بما في ذلك الإحالات إلى شركاء آخرين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية."

5-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا. "المساعدات النقدية للعائدين." أيلول/سبتمبر 2025. https://help.unhcr.org/syria/where-to-find-help/cash-assis-tance/cash-for-returnees/

• لماذا قرر اللاجئون السوريون في لبنان العودة إلى سوريا من خلال خطة العودة

عندما سُئلوا عن سبب اختيارهم العودة في هذا التوقيت تحديدًا، أشار العديد من العائدين إلى مجموعة من الدوافع في لبنان تشمل العوامل الاقتصادية والأمنية، والمشكلات والتحديات القانونية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ووصفوا الوضع في لبنان بأنه صار مستحيلًا وصعبًا بشكل متزايد، مما أثر على حياتهم اليومية وقدرتهم على إعالة أسرهم.

وصف العائدون شعورًا متزايدًا بالخوف واليأس، ورأوا في خطة العودة وما ارتبط بها من عفو مؤقت ورفع للغرامات وحظر الدخول التي أتاحها قرار المديرية العامة للأمن العام[6] نافذةَ فرصة يمكن من خلالها معالجة هشاشتهم القانونية بما يسمح لهم بإعادة الدخول إلى سوريا بطريقة رسمية وآمنة. وتجدر الإشارة إلى أن استبيانًا أجرته منصة UPINION للاجئين السوريين في لبنان أظهر تباينًا في ردود الأفعال تجاه القرار: "قدّر البعض الإعفاءات المالية/القانونية (11 إجابة)، لكن عبّروا عن الخوف/القلق من الترحيل القسري (13 إجابة) أو اعتبروا الأمر غير ذي صلة بسبب العوائق العملية (15 إجابة)."[7] كما أشار التقرير إلى أن "فقط 7% (n=139) رأوا فيه فرصة للمغادرة الآمنة؛ و33% لم يكونوا متأكدين من تأثيره، و30% كانت لديهم مخاوف رغم اعترافهم بوجود تأثير ."[8]

عدد من العائدين الذين قابلهم مركز وصول لحقوق الإنسان صرّحوا أنهم خافوا من أنه في حال لم يستغلوا هذه الفرصة، وإذا لم تُرفع الغرامات، فلن يتمكنوا من دفع الغرامات المتراكمة، وسيواجهون تهديدات أكبر على الصعيدين الأمني والمالي، بما في ذلك تهديدات انتقامية لعدم عودتهم في هذا الوقت الذي يُنظر فيه إلى الدولة اللبنانية على أنها تسهّل العودة. هذا ما يدعم نتائج UPINION ويُبرز كيف أن قرار المديرية العامة للأمن العام كان عامل جذب للعائدين للمشاركة في خطة العودة، لكنه يمكن اعتباره أيضًا عامل دفع، بناءً على المخاوف والقلق في حال اختار اللاجئون البقاء في لبنان ومواجهة مخاطر قانونية أو أمنية. قال أحد العائدين:" في لبنان، نفذت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فكرة العودة الطوعية لفترة محددة. بعد هذه الفترة، ستكون هناك ملاحقة قانونية. هناك أيضًا عفو من الأمن العام عن الأشخاص الذين عليهم غرامات بسبب تصاريح الإقامة السابقة. على سبيل المثال، أنا تراكمت عليّ غرامات قدرها 200 دولار سنويًا منذ عام 2014، وهذه المخاوف دفعتني إلى العودة." وذكر عائد آخر خوفًا مشابهًا واعتبر الخطة شكلًا أكثر "كرامة" من الترحيل القسري قائلاً:" كنا خائفين جدًا مما قد يحدث بعد ذلك التاريخ (بعد انتهاء الفترة التي تسمح فيها الدولة اللبنانية والأجهزة الأمنية بالعفو وإلغاء الغرامات)، والمداهمات التي قد نتعرض لها.... لذلك وجدت أن العودة الطوعية بهذه الطريقة تحفظ كرامتي، بالإضافة إلى أنه عند الحواجز والحدود، بمجرد أن أقول إنني ضمن برنامج العودة الطوعية، تُسهّل جميع الإجراءات، ويقولون لي: تفضل." كما أشار آخرون إلى التخفيضات المتزايدة في المساعدات الإنسانية في لبنان، والتي ربما ساهمت في زيادة الضغط الاقتصادي، ملمحين إلى أنهم قد اعتقدوا أن وصولهم إلى المساعدات الإنسانية سيكون أفضل وأكثر توفرًا في سوريا.

6-أعلنت المديرية العامة للأمن العام في لبنان أنه ابتداءً من 1 تموز/يوليو ولغاية 30 أيلول/سبتمبر 2025، يمكن للسوريين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا مغادرة لبنان عبر المعابر البرية من دون رسوم أو غرامات أو منع من إعادة الدخول، وذلك بغض النظر عن طريقة دخولهم أو مدة تجاوزهم للإقامة القانونية.

7-أوبينيون (UPINION). "أثر سياسة العودة في لبنان: نوايا اللاجئين السوريين وآفاق العودة." تقرير، 3 تموز/يوليو 2025. https://upinion.com/wp-content/uploads/2025/08/July-2025_Re-port-Upinion_-The-impact-of-return-policy-in-Lebanon_-Syrian-refugee-intentions-and-return-prospects.pdf.

8-مرجع سابق.

• ما هي الظروف/عوامل الدفع في لبنان التي شكّلت قرار اللاجئين السوريين بالانخراط في خطة العودة:

السياسية والأمنية:

أُشير إلى الضغوط السياسية والتهديدات الصادرة عن جهات سياسية-أمنية كدوافع أساسية. ففي إحدى الشهادات، ذكر أحد العائدين أنه تم تهديده بإحراق عائلته حيّة أو تسليمه إلى السلطات الأمنية المرتبطة بالنظام السوري السابق حيث كان مطلوبًا. وفي حالة أخرى، ذكر أحد العائدين أن غارة جوية إسرائيلية استهدفت منطقة قرب منزله. وأشار كثيرون إلى تهديدات أمنية أخرى من قبل السلطات اللبنانية مثل المداهمات الأمنية الدورية، تشديد الإجراءات الأمنية على الحواجز، خطر الاعتقال/الاحتجاز والسجن، و/أو الاعتقال/الاحتجاز والترحيل القسري إلى سوريا. وفي إحدى الحالات، ذكر أحد العائدين أن ولديه الاثنين قد تم ترحيلهما قسريًا إلى سوريا (أحدهما كان دون سن 18 عامًا). كما أُشير إلى قيود حرية التنقل بما في ذلك حظر التجول التعسفي والمحلي والحواجز الطيّارة كعوامل دفع أثّرت في قرارهم العودة إلى سوريا.

الاقتصادية:

كانت الأوضاع الاقتصادية في لبنان أيضًا من أبرز عوامل الدفع بالنسبة للاجئين حين وصفوا رغبتهم في العودة عبر خطة العودة. ذكر العائدون ارتفاع تكاليف المعيشة بما في ذلك الإيجار والمياه والكهرباء ورسوم البلدية، تكاليف تسجيل المركبات، تكاليف الاحتياجات اليومية مثل الطعام والمياه، تزايد الديون الشخصية، نقص فرص العمل، والتمييز في الوصول إلى الوظائف بالإضافة إلى قيود قانونية أخرى تمنع الوصول إلى قطاعات معينة.
وذكرت إحدى العائدات أنه رغم مؤهلاتها فقد تم رفضها بسبب التمييز ضدها كسورية:
"أجريت مقابلة عمل مع إحدى المنظمات، وقالوا: ' نأمل أن تحصلي على إقامة وتتمكني من العمل معنا'... لكن لم أستطع تجديد إقامتي لأننا ببساطة لم يكن لدينا حتى 100 دولار إضافية لتغطية نفقاتنا."

القانونية:

وصف العائدون مجموعة واسعة من الضغوط والقيود القانونية في لبنان الناتجة عن عدم قدرتهم على الاعتراف بهم قانونيًا كلاجئين، مما أدى إلى مواجهة عوائق قانونية أخرى للحصول على الوثائق الأساسية. وشملت التحديات القانونية عدم القدرة على تسجيل أنفسهم قانونيًا، سحب الوثائق القانونية، عدم القدرة على تأمين كفيل لبناني للحصول على وثائق قانونية، باللإضافة إلى القيود قانونية على فتح مشاريع بشكل قانوني، وعلى فتح الحسابات المصرفية، إضافةً إلى عوائق في استلام الحوالات عبر أنظمة تحويل الأموال.

الصحية:

أشار كثير من العائدين إلى أن الأوضاع الصحية لأفراد أسرهم كدافع او عامل رئيسي: مثل أب يعاني من مشاكل في القلب، طفل من ذوي الإعاقة الجسدية يحتاج إلى جلسات علاج طبيعي، رجل يعاني من فتق في غضروف الركبة يحتاج إلى عملية جراحية، وفتى مراهق يعاني من تأخر نمائي يحتاج إلى علاج شهري.

Many returnees' referenced health conditions of family members: a father with heart problems, a child with physical disabilities in need of physical therapy sessions, a man with a hernia in the knee cartilage in need of surgery, an adolescence boy with developmental delay in need of monthly treatment. Most did not receive any health support from the UN or

معظمهم لم يتلق أي دعم صحي من الأمم المتحدة أو المنظمات الأخرى ولم يتمكنوا من دفع التكاليف المرتفعة المرتبطة بذلك، ما جعلهم يعتمدون على مدخراتهم ويتزايدون في الديون نتيجة لذلك. ورغم أن أحدًا من الذين تمت مقابلتهم لم يذكر الحصول على الرعاية الصحية في سوريا كعامل جذب، إلا أن كثيرين وصفوا تكاليف الرعاية الصحية والأدوية في سوريا بأنها أقل.

التعليمية:

حيث إن القيود/العوائق المرتبطة بالوصول إلى التعليم كان عامل ودافع آخر أشار إليه السوريون للعودة عبر البرنامج. ففي إحدى الحالات، لم يتمكن أحد العائدين من تسجيل ابنته في الجامعة بسبب متطلبات الأوراق القانونية وارتفاع رسوم الجامعة، وفي حالة أخرى، أدت الرسوم المرتفعة إلى اضطرار ابنته لترك الجامعة. كما أشار كثير من العائدين إلى عدم الوصول إلى تعليم جيد وذي جودة للأطفال، والانقطاعات التعليمية مثل الإضرابات أو غياب مخصصات النقل التي كانت تسهّل الوصول إلى المدارس سابقًا.

• هل كان العائدون سيؤجلون عودتهم من لبنان إلى سوريا لو أُتيح لهم الخيار؟

عند سؤالهم عمّا إذا كانوا سيختارون تأجيل قرار العودة إلى وقت أفضل في سوريا، أشار بعض العائدين إلى أنهم كانوا يفضلون الانتظار وتأجيل عودتهم: "والله كنا بدنا نأجل، بس ظروفنا ما سمحت. مثل ما قلتلك، ظروف المعيشة أجبرتنا نرجع." وقال عائد آخر: "بالنسبة إلي، العودة الطوعية كانت شبه طوعية، لكن لو كان عندي خيار أعيش بلبنان من دون مضايقات، كنت ضليت بلبنان لحد ما تتحسن الأوضاع بسوريا." كما ذكر بعض العائدين أنهم نادمون على قرارهم بالعودة إلى سوريا وقالوا:" بلبنان كانت الظروف سيئة، وهلق بسوريا الظروف أسوأ. نحن بحاجة لبيت وشغل، وبحاجة لترميم البيت، وما بعرف كيف رح أعملها. كنت بالأول مفكر أجّل رجعتي، بس قلة الشغل بلبنان أجبرتني أرجع، وفكرت إنه بسوريا المصاريف رح تكون أقل."

ومن المثير للاهتمام أن أياً من العائدين لم يذكر الوضع الأمني في سوريا كسبب لتفضيل تأجيل عودته، بل جميع من تمت مقابلتهم أشاروا بشكل محدد إلى عوامل الدفع في لبنان كأسباب لعودتهم. قد يرتبط هذا الأمر بقلة المعلومات حول القضايا الأمنية في مناطق عودتهم، أو ربما بواقع أن المقابلات أُجريت مع عائدين عادوا إلى مناطق تُعتبر نسبياً آمنة (أي لم تُجرَ مقابلات مع من عادوا إلى طرطوس، اللاذقية، دير الزور، السويداء، القنيطرة أو الرقة حيث الوضع الأمني يُعتبر أكثر خطورة). وقد يشير ذلك أيضًا إلى أن العائدين الذين انخرطوا في خطة العودة فعلوا ذلك فقط إذا كانت مناطق عودتهم المقصودة تُعتبر آمنة بالنسبة لهم، في حين أن أولئك الذين اختاروا عدم الانخراط في البرنامج لم يفعلوا ذلك بسبب استمرار المشكلات الأمنية في مناطق عودتهم المقصودة في سوريا.

ثانيًا: وجهات نظر العائدين حول عملية خطة العودة

من خلال المقابلات مع العائدين، حاول ACHR فهم المراحل المختلفة لعملية العودة كما عبّر عنها اللاجئون أنفسهم. قيّم المركز التكاليف والدعم النقدي الذي قدّمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم العودة، والتكاليف التي أنفقها اللاجئون للحصول على الوثائق القانونية اللازمة للعودة، بالإضافة إلى عملية التقييم المسبق والمقابلات مع موظفي المفوضية، وكيفية تقييم الأمم المتحدة لسلامة المنخرطين في خطة العودة، وكذلك تجربة العائدين مع المعاملة والإجراءات الأمنية على الحدود. وأخيرًا، طلب المركز من العائدين وصف أوضاعهم في سوريا بعد انخراطهم في خطة العودة، بما في ذلك وصولهم إلى الاحتياجات الأساسية مثل المياه، الكهرباء، فرص كسب العيش والسكن.

تكاليف العودة والدعم المالي المقدم ضمن خطة العودة:

من خلال خطة العودة، تم منح العائدين مبلغ 100 دولار لكل فرد من أفراد الأسرة لتغطية تكاليف العودة. وقد أكد جميع العائدين الذين تمت مقابلتهم من قبل ACHR أنهم استلموا 100 دولار عن كل فرد من أفراد الأسرة في لبنان. وعند سؤالهم عمّا إذا كان هذا المبلغ كافيًا لتغطية تكاليف عودة الأسرة، أكد غالبية كبيرة من الذين تمت مقابلتهم أنه غير كافٍ. ففي بعض الحالات، كان المبلغ كافيًا لتغطية تكاليف النقل للأسرة من لبنان إلى سوريا، وفي حالات أخرى استُخدم أيضًا لتغطية تكاليف نقل الأثاث، بينما في معظم الحالات الأخرى اضطر العائدون إلى دفع تكاليف إضافية لم تكن مغطاة أو مأخوذة بالحسبان ضمن التكاليف المفترضة. على سبيل المثال، من بين 13 عائدًا تمت مقابلتهم، قدّم 10 تفاصيل عن نفقاتهم: 5 عائدين أنفقوا كامل المبلغ على تكاليف النقل، و3 عائدين أوضحوا أن المبلغ لم يكن كافيًا للنقل واضطروا إلى الدفع من جيوبهم الخاصة، ولم يستخدم أي منهم هذا المال لتغطية رسوم الوثائق القانونية، كما لم يعتبر أي من العائدين أن المبلغ كان كافيًا لتغطية جميع النفقات. وفي إحدى الحالات، دفع أحد العائدين 600 دولار على تكاليف النقل، رغم أن المبلغ المقدم من المفوضية لم يتجاوز 300 دولار.

ورغم أن جميع العائدين الذين تمت مقابلتهم استلموا مبلغ 100 دولار عن كل فرد من أفراد الأسرة، ولم يذكر معظمهم أنهم واجهوا تحديات في الوصول إلى المبلغ، إلا أن إحدى العائدات ذكرت أن المبلغ حُوِّل باسم والدها رغم أنها طلبت بوضوح أن يُرسل باسمها نظرًا لأن والدها يعاني من حالة صحية تحدّ من قدرته على الحركة.

لم يتلقَّ أي عائد منحة الـ 400 دولار لمرة واحدة داخل سوريا، وأكد جميع العائدين أن هذا المبلغ ضروري لدعم عودتهم بعد وصولهم إلى سوريا. وقد أعرب كثيرون عن ارتباكهم بشأن ما إذا كانوا مؤهلين للحصول على الـ 400 دولار وكيفية الوصول إليه. على سبيل المثال، قالت إحدى العائدات إنها أُبلغت بأن "كل عائلة قد تحصل على 400 دولار، لكن ليس مؤكدًا. نحن بحاجة ماسة إليها، لكنها قالت لنا إنه لا يمكنهم فعل شيء." وقال عائد آخر بشكل مشابه: "الأمر غير مؤكد. بعد وصولك، وقبل أن تمضي شهرين، إذا وصلتك رسالة فأنت مؤهل، وإذا لم تُرسل رسالة فأنت غير مؤهل. بالنسبة لي، لم يكن واضحًا ما إذا كنت مؤهلًا أم لا. ورغم أنني طرحت أسئلة لأعرف تفاصيل المساعدة، إلا أن الإجابات كانت غامضة ولم يقدموا لي جوابًا واضحًا." كما عبّر عائد آخر عن أن هذا الأمر تسبب في ارتباك واسع النطاق، قائلًا: "لا أعرف من أتواصل معه. هناك أكثر من 200 شخص من معارفي في لبنان، جميعهم مسجلون في البرنامج ويحاولون معرفة كيفية استلام المبلغ الموعود في سوريا، لكنني أخبرتهم أنني لم أجد طريقة بعد. نحن فقط نريد أن نعرف ما إذا كانوا قد كذبوا علينا وخدعونا أم لا." إن غياب الوضوح بشأن أهلية الحصول على مبلغ الـ 400 دولار وآلية الوصول إليه أدى إلى حالة ارتباك كبيرة بين العائدين. ويؤدي نقص المعلومات والارتباك إلى تقويض المساءلة تجاه الأمم المتحدة، مما يخلق فجوة ثقة أكبر بين الأمم المتحدة والمستفيدين العائدين، ويضعف قدرة العائدين على الاندماج من جديد في سوريا.

12-Ibid. Page 2.

وأكد جميع العائدين الذين تمت مقابلتهم أن مبلغ الـ 400 دولار ضروري لتمكينهم من تأمين احتياجاتهم الأساسية (المياه، السكن، الكهرباء، إلخ). وحتى قبل الحصول على المنحة، وجدت دراسة أجراها UPINION على اللاجئين السوريين في لبنان أن 40% (n=38) من المستطلعين اعتبروا أن المبلغ غير كافٍ وأن المنحة لن تؤثر على قرارهم (بالعودة). وتشير هذه النتائج، المدعومة بمقابلات ACHR مع العائدين، إلى ضرورة زيادة الدعم الإنساني المقدم للعائدين داخل سوريا بشكل كبير، ولا سيما فيما يتعلق بتغطية احتياجاتهم المالية الأساسية، ولضمان عدم تعرض العائدين لمزيد من الهشاشة أو زيادة احتمالية تعرضهم لمخاطر الحماية داخل سوريا..

التكاليف والتحديات في تأمين الوثائق القانونية لخطّة العودة:

قبل العودة، طُلب من العائدين توثيق مجموعة من الوثائق القانونية في لبنان من مؤسسات رسمية مختلفة، بما في ذلك وثائق متعلقة بالهوية، الصحة والتعليم وغيرها. وأشار العائدون إلى شهادات الميلاد، أوراق التسجيل المدرسي/شهادات المدرسة، أوراق الوصاية القانونية للأطفال، وجوازات السفر/وثائق الهوية كأمثلة على هذه الوثائق. ذُكرت عدة تحديات، ووصِفت العملية بأنها مكلفة وتستغرق وقتًا طويلًا. على سبيل المثال، أشار أحد العائدين إلى صعوبة في توثيق الشهادات المدرسية لأولاده للسماح لهم بالانتقال إلى المدارس السورية، وقال: «واجهت مشكلة كبيرة في موضوع توثيق الأوراق. اكتشفت أن توثيق الأوراق التعليمية يحتاج ثلاث مراحل، وكل مرحلة لها رسوم عالية: أولًا: المديرية اللبنانية للتربية تكلف حوالي 20 دولارًا للورقة. ثانيًا: وزارة الخارجية اللبنانية، وتكلف 11 دولارًا للورقة. ثالثًا: السفارة السورية، وتكلف 50 دولارًا للورقة». وفي تحدٍ آخر متعلق بتأمين الوثائق المطلوبة، واجهت إحدى النساء العائدات مشاكل في الحصول على أوراق الوصاية القانونية لأولادها من محكمة شرعية في لبنان، وحصلت على دعم مالي من منظمة دولية في لبنان لدفع تكاليف الوثائق. وفي حالة أخرى، طلب أحد العائدين من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تأجيل موعد المغادرة من أجل تأمين شهادة تخرج ابنته من معهد التمريض، وقد تمت الموافقة على الطلب وحصل عليها في النهاية.

تشير إفادات العائدين إلى أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت مرنة في منح العائدين الوقت اللازم لجمع الوثائق والحفاظ على موعد عودة مرن، لكن العملية كانت مكلفة، غير واضحة وتستغرق وقتًا. وفي الحالة الوحيدة التي احتاج فيها أحد العائدين إلى دعم مالي لتأمين أوراق الوصاية، قدمت منظمة غير حكومية دولية الدعم المالي لها، لكن آخرين لم يصفوا أي دعم مالي، ولم يذكر أي عائد أن منحة الـ 100 دولار غطت هذه التكاليف. وفي حالة أخرى، قال أحد العائدين إن المفوضية لم توضح بجلاء السلطات المطلوبة للاعتراف الرسمي بالوثائق:" لقد استلمنا الشهادة المدرسية، لكن فوجئنا في سوريا أنهم طلبوا أن تكون مصدقة من أكثر من جهة رسمية في لبنان. لم يكن لدينا أي معلومة عن ذلك، المفوضية لم تخبرنا، ولا الجهة التي استخرجنا منها الشهادة"

الاجراءات التحضيرية:

وصف جميع من جرى مقابلتهم عملية من مرحلتين شملت مقابلة هاتفية لجمع المعلومات الأساسية تلتها مقابلة شخصية في مركز عودة تابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبما أن جميع العائدين الذين تمت مقابلتهم عبر الهاتف خضعوا لمقابلة متابعة شخصية، فهذا يشير إلى أنهم حصلوا على «موافقة للعودة» من المفوضية. وعندما سُئلوا عن نوع الأسئلة التي طرحتها المفوضية وما هي المعلومات التي تم تبادلها[9]، ذكر العائدون أن المفوضية وفرت معلومات عن خطوات خطة العودة وطرحت سلسلة من الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الشخصية لأفراد العائلة (مثل الأسماء الكاملة، مكان وتاريخ الولادة، منطقة الإقامة في لبنان)، سبب رغبة العائلة في العودة إلى سوريا، وضعهم المعيشي في لبنان (بما في ذلك أوضاع السلامة والأمن في لبنان)، ما إذا كانوا قد تراكمت عليهم ديون في لبنان، طريقة العودة المقصودة، المنطقة المقصودة للعودة، مستوى المعيشة في منطقة العودة (ما إذا كان العائد قد حصل على عمل أو يبحث عن عمل)، ما إذا كان لدى العائدين سكن آمن ومناسب، والوضع الصحي للعائدين (بما في ذلك أي أمراض). كما أشار العائدون إلى أنه جرى التقاط صور لهم ومسح قزحيات أعينهم خلال المقابلة الشخصية. وأخيرًا، قدمت المفوضية للعائدين معلومات اتصال خاصة بمكاتبها في مناطق العودة في سوريا، ومعلومات عن المدارس في تلك المناطق وكيفية تسجيل الأطفال فيها.

وصف معظم العائدين عملية المقابلة بأنها واضحة وكريمة المعاملة مع معاملة جيدة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقال أحدهم إنها كانت «إنسانية». وأكد العائدون أنهم مُنحوا الخيار بالانسحاب من البرنامج في أي وقت – ما منحهم حرية التراجع إذا غيّروا رأيهم أو شعروا بعدم الأمان. وبينما ليس واضحًا ما إذا كانت حالة كل عائد دُرست بشكل فردي، فقد حضر جميع أفراد العائلة خلال المقابلات، وتم أخذ الموافقة على العودة عبر قرار خطي. وتشير الأسئلة التي نقلت إلى مركز وصول لحقوق الإنسان خلال العملية إلى أن المفوضية كانت تحاول فهم العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة التي شكّلت قرار العودة، لكن يبقى من غير الواضح ما إذا كانت التقييمات قد أخذت في الاعتبار النطاق الكامل من الظروف الفردية التي قد تمنع العودة أو تزيد من هشاشة الفرد.

كيف قيّمت الأمم المتحدة سلامة أولئك المنخرطين في خطة العودة:

ذكر بعض العائدين أن الوضع الأمني في منطقة عودتهم داخل سوريا تمت مناقشته خلال المقابلة (وإن كان بطرق مختلفة)، بينما أفاد آخرون أن الوضع الأمني لم يُقيّم إطلاقاً، ولم تُقدَّم لهم أي معلومات حول الوضع الأمني في منطقة عودتهم.

وعند سؤالهم عمّا إذا كانوا يشعرون أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد قيّمت بشكل مناسب الأبعاد الأمنية لعودتهم أو زوّدتهم بمعلومات تتعلق بالوضع الأمني في منطقة عودتهم، كانت الإجابات متباينة نسبياً. فقد صرّح أحد العائدين: "لقد سألوني فقط: إلى أي منطقة ستذهب، وكيف تعرف الوضع هناك؟ قلت لهم إنني أعرف من وسائل التواصل الاجتماعي. لكن من الناحية العلمية، لم يتعمقوا في الموضوع أبداً، ولم يكن هناك أي أثر لسؤالهم عن أي قضايا أمنية في المنطقة."

9-من الجدير بالذكر أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين طلبت أيضًا من العائدين موافقتهم على مشاركة معلوماتهم الشخصية، وكذلك موافقتهم على الانخراط في خطة العودة.

وفي حالة أخرى، لم يشعر أحد العائدين أن وضعه الأمني يجري تقييمه بجدية، وقال: "أما بالنسبة لوجود خطر في سوريا من عدمه، فلم يتحدثوا عن ذلك، لكن كما أتذكر، وضعوا الكرة في ملعبي وطرحوا السؤال: هل درعا آمنة: نعم أم لا. درعا مدينة كبيرة، وهناك العديد من المدن الصغيرة التي لا يمكن تقييمها بالكامل." وتشير النتائج إلى أنه بينما سُئل بعض العائدين عن الوضع الأمني في منطقة عودتهم، كانت الأسئلة أساسية إلى حد بعيد، تتطلب إجابة "نعم/لا" فقط، بدلاً من تقديم تقييم أمني مفصل أو موجز أمني يهدف إلى إعلام العائدين بالتعقيدات الأمنية في منطقة عودتهم المقصودة.

وفي مقابلة أجرها مركز وصول لحقوق الإنسان مع أحد العائدين، قدّم العائد تحليله الأمني الخاص، مشيراً إلى كيفية تغير الوضع الأمني مع مرور الوقت، والمخاطر الأمنية المستمرة، والمخاطر المحتملة الجديدة من استهدافه لكونه عائداً. وقال العائد: "الوضع هادئ إذا أردت مقارنته بالوضع السابق (الغارات الجوية والقصف). في الوقت الحالي، نسمع عن حالات خطف أو سرقة، وهذا موجود. قد يكون هناك خطر عليك إذا اعتقد أحد أنك جئت من لبنان ومعك مال، عندها قد تكون في خطر." إن تعقيد التهديدات الأمنية داخل سوريا والتحليلات الدقيقة يتطلبان تقييماً أوسع. وعند سؤالهم عمّا إذا كانوا يشعرون بالراحة لمشاركة مخاوفهم الأمنية أو تقييماتهم الأمنية الخاصة مع الأمم المتحدة، شعر العديد من اللاجئين السوريين أنهم لم يُمنحوا المساحة الكافية للتعبير عن هذه المعلومات أو شعروا أنهم التزموا بالفعل بالعودة وبالتالي سيكون من غير المجدي مشاركة هذه المخاوف. وذكر عائدون آخرون أنه رغم أنهم لم يتحدثوا بشكل مباشر عن المخاوف الأمنية، إلا أنهم تحدثوا مطولاً عن المخاوف الاقتصادية والمعيشية.

وفي حالات أخرى، ذكر العائدون أن أي معلومات أمنية لم تُقدَّم لهم ولم يُسألوا عنها، مما يشير إلى أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تزودهم بمعلومات أمنية حول منطقة عودتهم ولم تسعَ إلى إبلاغهم بالمخاطر الأمنية المستقبلية المحتملة. وفي إحدى الحالات، كتب موظف المقابلة في المفوضية اسم منطقة العودة بشكل خاطئ عبر تحريف اسم المنطقة (والتي تصادف أن لها نفس اسم منطقة أخرى في سوريا). وقد وُصف الموظف بأنه "غير مدرَّب جيداً على المعلومات المطلوبة في النموذج" و"غير متعاطف" مع وضعهم والصعوبات التي عرضوها في المقابلة.

المعاملة والأمن عند المعابر الحدودية خلال خطة العودة:

وصف جميع العائدين تقريباً الذين تمت مقابلتهم معاملة كريمة، بل ومحترمة عند المعابر الحدودية اللبنانية والسورية. معظمهم وصفوا العملية بأنها بسيطة وسلسة حيث قام كلا الطرفين (السوري واللبناني) بفحص وختم استمارة العودة المقدمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ووُصفت الطرق بأنها آمنة وذات نوعية جيدة، والأمن بأنه جيد.

فيما يتعلق بالمعاملة عند الحدود، عبّر أحد العائدين عن شعور بالاحترام لوجود عملية رسمية قائلاً: "شعرت أن العودة الطوعية كانت سهلة، وأن هناك من يساعدني في الإجراءات، وأنني عدت إلى بلدي بطريقة نظامية، وليس عبر التهريب أو الخوف من الخطف أو الاستغلال."

ووصف عائد آخر معاملته عند الحدود اللبنانية بأنها "طيبة" وقال: "لقد نقلونا حتى بالسيارة لتجنب المشي عبر المعبر." غير أن إحدى العائدات أشارت إلى سلوك غير محترم عند المعبر اللبناني، حيث قالت: "عندما وصلنا إلى المعبر حيث كانوا يجلسون لختم الأوراق، خرج إلينا أحدهم وقال: الآن وقت الغداء، انتظرونا قليلاً. لو قال الشيء نفسه لكن بنبرة ألطف لكنا شعرنا أفضل نفسياً، لأننا بشر مررنا بظروف قاسية، ولا نحتاج أن يُخاطبنا أحد بهذه الطريقة." وفي نفس الحادثة، التقت العائلة بضابط حدود آخر بلباس عسكري "كانت أزراره مفتوحة، وكان ينظف فمه بطريقة مقززة، ويمشي بشكل استفزازي وكأنه يرى حشرات أمامه... للأسف ما زال البعض لا يحترمنا فقط لأننا سوريون."

أبلغ أحد العائدين عن حادثة أمنية مهمة بعد عبوره إلى سوريا، حيث "صادفت مجموعة من المسلحين والخارجين عن القانون حاولوا ابتزازي وسرقتي، لكن الأمن تدخّل وطردهم." وتشير الحادثة إلى احتمال وقوع حوادث مشابهة لم يتم الإبلاغ عنها، وإلى أن بعض الأفراد أو العصابات الإجرامية ربما يكونون على علم بعودة البعض وقد يسعون لاستغلال ضعف العائدين. كما تشير إلى الحاجة لأن يكون الفاعلون الأمنيون (مثل أمن الحدود والمنظمات الأمنية غير الحكومية) على دراية بهذه المخاطر الأمنية سواء عند الحدود أو على الطرق والمحاور الرئيسية التي يسلكها العائدون، وإلى ضرورة تزويد العائدين بمعلومات عن المخاطر الأمنية المحتملة.

وصف عائد واحد فقط ارتباكاً بخصوص الإجراءات عند المعبر قائلاً: "أخبرونا خلال المقابلة أننا قد نجد موظفي المفوضية أو منظمات، لكن لم يكن هناك أحد. شعرت وكأني أول شخص يعود عبر البرنامج. حتى موظفو المفوضية (خلال المقابلة) لم يعرفوا تماماً كيف يتصرفون، وأشخاص الحدود السورية لم يعرفوا ماذا يفعلون بحالتي كعائد عبر برنامج العودة الطوعية. الموظف الذي ختم طلبي قال لي اذهب إلى موظف آخر بلباس مدني خلف مكتب. لا أعرف ما كان يفعل، لكنه لم يكن يرتدي أي زي رسمي. عندما وصلت، سألني: لماذا أرسلك إليّ؟ أجبته: لا أعرف. غاب دقائق ثم عاد وقال: لا توجد إجراءات، تفضل وأكمل طريقك. شعرت أنهم تفاجأوا بعبارة ' عودة طوعية'. لم يعرفوا أن هناك من يعود عبرها." وفي حالة أخرى، لم يتمكن عائد من تحديد هوية شخص على الجانب السوري من الحدود أخذ منه معلومات شخصية حساسة عن عائلته، وقال إنه "لم يتمكن من ربطه بأي جهة رسمية أو إنسانية... لم يكن يرتدي زياً يوضح انتماءه، بل كان بلباس مدني عادي."
أكد جميع العائدين تقريباً أن وكالات الأمم المتحدة لم تكن متواجدة عند المعابر الحدودية. وأشار عائد واحد فقط إلى وجود موظفين يمكن تمييزهم من الأمم المتحدة عند المعبر، لكنهم كانوا "مشغولين بتصوير بعض الشبان الذين رحّلتهم الحكومة اللبنانية قسراً. لم يقتربوا منا." وأكد العائدون أيضاً أنهم لم يجدوا أي منظمات إنسانية أخرى وقالوا صراحة: "كنا نتمنى وجود جهة نبلغها عن الحالة الصحية لوالدي، لكن للأسف لم نجد أحداً على الحدود اللبنانية أو السورية." وتشير هذه النتائج إلى الحاجة لوجود موظفي الأمم المتحدة عند المعابر خلال عملية العودة لضمان المراقبة الأممية بما في ذلك المراقبة المستقلة لحقوق الإنسان ومنع الانتهاكات.

تشير هذه النتائج إلى الحاجة لوجود موظفي الأمم المتحدة عند المعابر الحدودية أثناء عملية العودة لضمان المراقبة من قبل الأمم المتحدة، بما في ذلك الرصد المستقل لحقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان.

ثالثًا: كيف وصف العائدون أوضاعهم في سوريا بعد انخراطهم في خطة العودة

خلال المقابلات مع العائدين الذين انخرطوا في خطة العودة، حاول مركز وصول لحقوق الإنسان تقييم الأوضاع التي واجهها العائدون عند عودتهم إلى سوريا، بما في ذلك إمكانية حصولهم على الأساسيات مثل المياه، والكهرباء، وفرص سبل العيش، والسكن.

جميع العائدين وصفوا الأوضاع داخل سوريا بالصعبة، بما في ذلك التحديات في تأمين السكن، حيث ذكر الكثيرون أنهم لم يتمكنوا من الحصول على منزل أو أن السكن الذي حصلوا عليه لم يكن مناسباً من حيث السلامة أو المتانة و/أو يحتاج إلى صيانة وترميم جدي. على سبيل المثال، ذكر كثيرون أنهم انتقلوا للعيش مع أقارب أو على أراضيهم لكن دون تسوية رسمية. أحد العائدين قال: "كنت قلقاً من صعوبة البدء من الصفر دون منزل أو موارد. بقيت عند أهل زوجتي وأرسلت أولادي إلى أقارب بينما كنت أقوم بأعمال صيانة أولية في منزلي. نحن على مشارف الشتاء، ومنزلي بلا نوافذ وأرضه رملية. ماذا سنفعل حينها؟ نصيحتي لكل سوري يفكر في العودة: لا تعد قبل أن تؤمن أساسيات المنزل لنفسك ولعائلتك. أنصحهم ألا يأتوا ويعودوا." جميع العائدين أكدوا أن الأوضاع في سوريا صعبة مع انقطاع متكرر للمياه، وقلة الكهرباء، والاعتماد على الطاقة الشمسية أو البطاريات.

وصف عائد واحد فقط الوضع الأمني في منطقته بأنه غير آمن قائلاً: "نسمع إطلاق نار، ومن المستحيل الخروج بعد غروب الشمس. الأمان أقل مما كان عليه سابقاً." فيما أشار آخرون إلى أن المشهد الأمني قد تغير: "المخاوف الأمنية التي كنا نخافها، مثل الاعتقالات أو الانضمام للجيش، انتهت. الخوف الأمني الحالي هو أن يعرف أحد أنك عدت من لبنان ومعك مال فيستغلك." كثير من العائدين ما زالوا يقارنون أوضاع المعيشة في سوريا بما كان عليه الحال في لبنان. أحدهم قال: "رغم صعوبات الحياة في لبنان، إلا أن كل شيء كان متوفراً: ماء، كهرباء، ومنزل. هنا في سوريا ستتعرض لمعاناة كبيرة في ظروف المعيشة." آخر قال: "في لبنان كانت الظروف سيئة، وحالياً في سوريا الظروف أسوأ. نحن بحاجة إلى منزل وعمل، ونحتاج إلى ترميم المنزل، ولا أعرف كيف سأفعل ذلك." كثير ممن تمت مقابلتهم بعد عودتهم إلى سوريا أعربوا عن قلقهم بشأن قدرتهم المستقبلية على البقاء بطريقة مستدامة وكريمة، ووصف أحدهم شعور التخلي قائلاً: "لقد وعدوني (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) أنهم سيساعدوننا بعد عودتنا إلى سوريا بـ ٤٠٠ دولار، لكنني لم أر شيئاً منذ وصلنا. لا أحد يتذكرنا. إذا نمت في الشارع، لا أحد يسأل عنك أو يهتم بأي أحد." تؤكد هذه النتائج على التحديات الكبيرة التي يواجها العائدون عند عودتهم إلى سوريا، وعلى احتياجاتهم الأساسية، وأهمية زيادة المساعدات النقدية الإنسانية وأشكال الدعم الأخرى للعائدين لتسهيل إعادة اندماجهم عند عودتهم إلى سوريا.

رابعًا: تقييم الطابع الطوعي لخطة العودة

من خلال المقابلات مع العائدين، حاول مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) تقييم ما إذا كان اللاجئون قد شعروا أن قرارهم بالعودة كان طوعيًا. فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يفهم العودة الطوعية على أنها الحالة التي يُبدي فيها الشخص "موافقته الحرة والمسبقة والمستنيرة على العودة"، وأن يتخذ هذا القرار "دون أي إكراه أو ترهيب أو تلاعب"، أو عندما تُعتبر العودة قد تقررت في "بيئة قسرية تقوّض موافقته الحرة والمسبقة والمستنيرة، على سبيل المثال في سياق يكون فيه معرضًا لخطر التعذيب أو سوء المعاملة أو الاحتجاز المطوّل أو الاحتجاز في ظروف غير ملائمة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي أو تفكك الأسرة أو الحرمان من الغذاء أو السكن أو الرعاية الصحية، وغالبًا ما يتفاقم ذلك بسبب غياب الوصول إلى طلب اللجوء أو غيره من آليات القبول والبقاء ".[10]

10-مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR). "حقوق الإنسان في سياق العودة: المعايير القانونية الأساسية والتوصيات السياسية." 2024. https://www.ohchr.org/sites/default/-files/documents/issues/migration/events/2024-Key-legal-standards-policy-recommendations-en.pdf.

وقد طرح مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) سلسلة من الأسئلة لفهم ما إذا كان العائدون قد شعروا بأنهم عوملوا بكرامة، وما إذا أُتيح لهم دور فعّال في صنع القرار، وما إذا كانوا مطلعين بشكل كافٍ على عملية العودة ومراحلها، وكيف قُدِّرت سلامتهم وأمنهم خلال مسار العودة.

جميع العائدين الذين تمت مقابلتهم أكدوا أن موظف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المقابلة المباشرة سألهم بشكل محدد عما إذا كانت عودتهم طوعية بالكامل، وطُلب منهم تقديم موافقة خطية للمشاركة في الخطة. بعض العائدين الذين انخرطوا في الخطة وعادوا إلى سوريا طُرح عليهم سؤال حول الضغوط التي واجهوها في لبنان والتي دفعتهم لاتخاذ قرار العودة، وقد ذكر العديد منهم أنهم شعروا بالراحة في مشاركة مجموعة من التحديات والضغوط التي عايشوها في لبنان.

عندما سُئل العائدون عمّا إذا كانت العملية تتم بكرامة، تحدث كثيرون عن حجم الدعم المالي، مؤكدين أنه لم يكن كافياً لضمان عودة كريمة. على سبيل المثال، قال أحد العائدين: «أما بخصوص العودة بهذه الطريقة والحفاظ على كرامتي، نعم، هي تحافظ على كرامتي. ولكن، إذا كانوا يريدون للاجئ سوري أن يعود إلى بلده بكرامة وعزّة، فيجب عليهم أن يوفروا له سيارة. لقد استلمت 800 دولار من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دفعت منها 600 دولار لاستئجار سيارة حتى وصلت إلى ريف حلب الجنوبي». وقال عائد آخر: «تجربة العودة الطوعية لم تكن طوعية بالكامل، ولم تكن مُرضية أو تحافظ على كرامتي، لعدة أسباب، منها: الدعم المالي غير الكافي، بطء التنفيذ، الإهمال في المتابعة، وانعدام الرضا».

شارك العائدون عدة دوافع وضغوط وإكراه في لبنان أثّرت بشكل عميق على قرارهم بالانخراط في خطة العودة، وأعربوا عن مخاوف من تهديدات إضافية وضغوط قسرية شكّلت قرارهم بالانخراط في البرنامج في هذا الوقت بالذات. وكما عبّر العائدون، فإن محدودية الخيارات المتاحة أمام اللاجئين في لبنان لتسوية أوضاعهم القانونية أو تنظيم وجودهم بشكل قانوني، إلى جانب جملة الضغوط التي يواجهونها، تجعل الطابع الطوعي الحقيقي لقرار العودة معقداً للغاية. وبينما يبقى من غير الواضح كيف أخذت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الظروف والدوافع في لبنان بعين الاعتبار عند تقييمها للطابع الطوعي للقرار، إلا أن جميع الذين انخرطوا في خطة العودة طُلب منهم بشكل صريح تقديم موافقتهم على مشاركتهم الطوعية، وسُئلوا عن أوضاعهم في لبنان بما في ذلك الضغوط والتحديات التي واجهوها.

كما عبّر العائدون عن تحديات ومخاوف وشكاوى بعد عودتهم إلى سوريا، بما في ذلك مخاوف تتعلق بالحماية، وعدم الحصول على سكن آمن أو ملائم في سوريا، أوضاعهم الاقتصادية المتردّية، وغياب الوصول إلى أساسيات مثل المياه والكهرباء. ولا يزال من غير الواضح كيف قيّمت المفوضية معايير الضعف والهشاشة لدى العائدين، وكيف يتم صرف منحة الـ 400 دولار لمن عادوا.

تقييم الطابع الطوعي لخطة العودة:

- تؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها "تضمن أن يكون التخطيط للعودة وتنفيذها مرتكزين على معايير ومبادئ الحماية الدولية"، وأنها "تضمن أن يتمكّن اللاجئون والنازحون داخليًا السوريون من اتخاذ قرار حرّ ومدروس جيدًا بشأن العودة، وأن يشاركوا بشكل فعّال في تصميم عمليات العودة بطريقة تشاركية."
- وبمجرد دخولهم إلى سوريا، سيأخذ دعم إعادة إدماج اللاجئين والنازحين العائدين "بعين الاعتبار حساسية النزاع واحتياجات جميع الفئات السكانية في مناطق العودة، وذلك بالتعاون مع البرامج الوطنية الأوسع، وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية الخاصة بإعادة الإدماج والتنمية[11]."
- كما تنص خطة لبنان للعودة على ضرورة دعم "العودة الآمنة، الكريمة، المستنيرة والمستدامة، مع الالتزام بالمبادئ الدولية وحماية حقوق وكرامة العائدين"، وأن "الدعم الدولي لتنفيذ خطة العودة مشروط بالالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالعودة"، في إشارة إلى الوثيقة المرجعية "الاستنتاج رقم 18 (الدورة الحادية والثلاثون): العودة الطوعية – الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية (1980)" باعتبارها الوثيقة الأساسية الموجهة لهذه المعايير الدولية.
- ويُقرّ هذا الاستنتاج "بأهمية تزويد اللاجئين بالمعلومات الضرورية حول الأوضاع في بلدهم الأصلي من أجل تسهيل قرارهم بالعودة الطوعية"، وتشير خطة لبنان للعودة إلى ضرورة تزويد اللاجئين بمعلومات محدّثة عن الأوضاع في المنطقة المستهدفة للعودة لضمان اتخاذ قرار مستنير.

الخاتمة والنتائج الرئيسية:

اختار اللاجئون السوريون في لبنان الانخراط في خطة العودة لأسباب معقّدة ومتعددة، من بينها عوامل ضغط كبيرة في لبنان إضافةً إلى مشاعر متزايدة من الخوف واليأس. وقد رأى العديد منهم في الخطة وما رافقها من عفو عام ورفع مؤقت للغرامات وحظر الدخول، بموجب قرار المديرية العامة للأمن العام، فرصة للعودة إلى سوريا بطريقة رسمية، بينما خشي آخرون من التعرض لانتقام أو ضغوط في حال أُغلقت هذه النافذة.
أفاد العائدون المشاركون في الخطة أنهم واجهوا تحديات في محاولة تأمين وتصديق مجموعة من الوثائق القانونية في لبنان من مؤسسات رسمية مختلفة، واعتبروا أن العملية مكلفة وتستغرق وقتًا طويلًا. وعلى الرغم من أن جميع العائدين أكدوا حصولهم على مبلغ 100 دولار أمريكي عن كل فرد من أفراد الأسرة داخل لبنان، إلا أن هذا المبلغ لم يُعتبر كافيًا لتغطية مختلف التكاليف اللازمة لعودتهم إلى سوريا.

وفيما يخص مقابلات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وصف معظم العائدين العملية بأنها واضحة ومحترمة وأن موظفي المفوضية عاملوا اللاجئين بكرامة. ومع ذلك، أشار بعض العائدين فقط إلى أنّ الوضع الأمني في مناطق عودتهم داخل سوريا قد جرى التطرق إليه خلال المقابلات (بطرق متفاوتة)، فيما ذكر آخرون أن الوضع الأمني لم تتم مناقشته مطلقًا، ولم تُقدَّم لهم أي معلومات عن الأوضاع الأمنية في مناطق عودتهم. وعلى الحدود، وصف جميع العائدين المعاملة بأنها كريمة، بل ومحترمة عند المعابر اللبنانية والسورية، حيث أشار معظمهم إلى أنّ الإجراءات كانت بسيطة وسلسة، وتمّ خلالها التحقق رسميًا من استمارة العودة الخاصة بهم والمقدمة من قبل المفوضية وختمها من السلطات السورية واللبنانية.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). "الإطار التشغيلي: العودة الطوعية للاجئين والنازحين السوريين 2025." 6 شباط/فبراير 2025. ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unhcr-operational-framework-voluntary-return-syrian-refugees-and-idps-2025.

وبعد دخولهم مجددًا إلى سوريا، وصف العائدون الأوضاع بالصعبة، ولا سيما فيما يتعلق بتأمين السكن؛ إذ صرّح العديد منهم بأنهم لم يتمكنوا من تأمين مسكن، أو أن المسكن الذي تمكنوا من الحصول عليه لم يكن ملائمًا من ناحية الأمان أو المتانة، وكان بحاجة إلى صيانة أو ترميم جدّي. كما أشار آخرون إلى تحديات متعلقة بالمياه والكهرباء وظروف المعيشة بشكل عام، معبّرين بعضهم عن ندمهم على قرار العودة. ولم يحصل أي من العائدين على المنحة المالية لمرة واحدة بقيمة 400 دولار أمريكي، والتي يفترض أن يكون بعضهم مؤهلًا لها بحسب المفوضية، وقد عبّر العديد منهم عن ارتباكهم بشأن ما إذا كانوا مؤهلين للحصول عليها أو حول آليات الوصول إلى هذه المساعدة المالية.

وعند سؤالهم عمّا إذا كانوا شعروا بأن عودتهم كانت طوعية أم أنهم تعرضوا لضغوط لإجبارهم على العودة إلى سوريا، شارك العائدون مشاعر متباينة وشرحوا العوامل المتعددة والمعقدة التي دفعتهم للانخراط في الخطة. وتُبرز النتائج أن عملية اتخاذ القرار لدى اللاجئين للعودة عبر الخطة هي عملية معقدة للغاية، وأن الكرامة ترتبط بشكل وثيق بقدرة السوريين على العودة بطريقة تضمن لهم حرية القرار، وتوفّر لهم دعمًا ماليًا كافيًا، وتأخذ بعين الاعتبار وبشكل جاد مخاوفهم المتعلقة بالأمان والحماية بعد عودتهم إلى سوريا

المراجع

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) بيان: يتزامن تنفيذ خطة لبنان لإعادة اللاجئين مع تصاعد الضغوط على اللاجئين السوريين في لبنان." 1 آب/أغسطس 2025. https://achrights.org/2025/08/01/15860/

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR). "إحاطة: الوضع الأمني الذي يواجهه العائدون." 8 آب/أغسطس 2025. https://achrights.org/2025/08/08/15901/.

"الاستنتاجات بشأن الحماية الدولية"، اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي (ExCom)، تشرين الأول/أكتوبر 1980. انظر: https://www.refworld.org/policy/exconc/excom/1980/en/41894.
المديرية العامة للأمن العام (GDGS). 1 تموز/يوليو 2025. https://www.general-security.gov-lb/ar/posts/490..

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR). "حقوق الإنسان في سياق العودة: المعايير القانونية الأساسية والتوصيات السياسية." 2024. https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/migration/events/2024-Key-legal-standards-policy-recommendations-en.pdf.

مراقبة حماية اللاجئين (RPW). "إطار العودة الطوعية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في سوريا: تحليل أولي." من إعداد: 11.11.11، مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، باب ما بعد الحرب (Door Beyond War)، إيغام (IGAM)، فرع الزيتون (Olive Branch)، باكس (PAX)، دعم للحياة (Hayata Destek)، وأوبينيون (UPINION). 12 حزيران/يونيو 2025. https://achrights.org/en/2025/06/12/15791/.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). "الإطار التشغيلي: العودة الطوعية للاجئين والنازحين السوريين 2025." 6 شباط/فبراير 2025. ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unhcr-operational-framework-voluntary-return-syrian-refugees-and-idps-2025.

خطة العودة للأمم المتحدة. 1 تموز/يوليو 2025. وثيقة غير منشورة. ص. 5.
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. صفحة إلكترونية حول العودة. انظر: https://www.unhcr.org/sy/returnees.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا. "المساعدات النقدية للعائدين." أيلول/سبتمبر 2025. https://help.unhcr.org/syria/where-to-find-help/cash-assistance/cash-for-returnees/.

أوبينيون (UPINION). "أثر سياسة العودة في لبنان: نوايا اللاجئين السوريين وآفاق العودة." تقرير، 3 تموز/يوليو 2025. https://upinion.com/wp-content/uploads/2025/08/July-2025_Report-Upinion_-The-impact-of-return-policy-in-Lebanon_-Syrian-refugee-intentions-and-return-prospects.pdf.

ACCESS CENTER FOR HUMAN RIGHTS (ACHR)
Centre d’accès pour les droits de l’homme

TOGETHER FOR HUMAN RIGHTS

@ACHRights
info@achrights.org

Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)